

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٤٩٠

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاها ، ياسين العبداللات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المستدعي: مساعد النائب العام / عمان .

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢ تقدم المستدعي بهذا الطلب عملاً بأحكام المادتين (٣٢٢ و ٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لتعيين المرجع المختص واشتمل الطلب على ما يلي :

١. بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ قرر مدعى عام جنوب عمان في القضية التحقيقية

٢٠١٣/٣٠١٧ عدم اختصاصه النظر في هذه القضية وإن مدعى عام محكمة الجنائيات الكبرى هو المختص بنظرها وقرر إحالة الأوراق .

٢. بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٣ قرر مدعى عام محكمة الجنائيات الكبرى في القضية التحقيقية

رقم ٢٠١٤/١٢٩ عدم اختصاصه النظر في هذه القضية وإن مدعى عام جنوب عمان هو المختص بنظرها وقرر إحالة الأوراق .

٣. أدى صدور القرارات المتناقضتين إلى وقف سير العدالة .

٤. محكمتكم صاحبة الصلاحية بتعيين المختص بنظر هذه القضية .

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ وبكتابه رقم ٣٨٥/٢٠١٤/٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية تعيين المرجع المختص مبدياً أن مدعى عام الجنائيات الكبرى هو المرجع المختص بنظرها عملاً بأحكام المادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

## الـ رـاـرـ

بالتدقيق والمداولة نجد إن رئيس مركز امن الزهور في مديرية شرطة جنوب عمان كان وبكتابه رقم ٤١/٩ ٢٣٥٤ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦ قد أحال كل من :

١

٢

إلى مدعى عام جنوب عمان لمحاكمتها عن جنحة الإيذاء وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٢١ وفي القضية التحقيقية رقم ٢٠١٣/٢٠٨٧ أحال مدعى عام جنوب عمان أوراق القضية إلى قاضي صلح جزاء جنوب عمان حسب الاختصاص .

وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٤٥٤٤ قررت محكمة صلح جزاء جنوب عمان عدم اختصاصها النظر بالدعوى وأحالت الأوراق لمدعى علم جنوب عمان .

لدى ورود القضية إلى مدعى عام جنوب عمان سجلت قضية تحقيقية تحت الرقم ٢٠١٣/٣٠١٧ وبasher التحقيق وعلى ضوء ما ورد في شهادة الطبيب الشرعي الدكتور بأن الإصابات التي تعرض لها المشتكى قد شكلت خطورة على حياة المصاب فقرر مدعى عام جنوب عمان عدم اختصاصه وأحالت الأوراق إلى مدعى عام الجنائيات حسب الاختصاص .

لدى ورود أوراق القضية إلى مدعى عام الجنائيات الكبرى سجلت قضية تحقيقية تحت الرقم ٢٠١٤/١٢٩ وبasher التحقيق ولدى ورود التقرير الطبي القطعي بحق المشتكى

وخلالصته أن الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المصاب قرر مدعى عام الجنائيات عدم اختصاصه وأحال الأوراق لمدعي عام جنوب عمان حسب الاختصاص . ولتصدور قرارين متاقضين مبرمرين في هذه القضية أوقف سير العدالة تقدم مساعد النائب العام في عمان بهذا الطلب لتعيين المختص بنظر هذه الدعوى .

#### وعن أسباب الطلب :

وفي ذلك نجد إن المدعي العام في محاكم البداية هو صاحب الولاية العامة بالتحقيق طبقاً للمادة ١٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وإن اختصاص مدعى عام الجنائيات الكبري وكل من المدعين في المحاكم الخاصة هي صلاحيات استثنائية مسلوبة من اختصاص مدعى عام المحاكم البداية وبالتالي فإن المتوجب قانوناً على مدعى عام المحاكم البدائية التحقيق في الدعاوى المحالة إليه وبعد أن ثبت لديه بمحض قوانين المحاكم الخاصة أنها تخرج عن اختصاصه يقوم بإحالتها إلى مدعى عام المحكمة المختصة .

وحيث إن مدعى عام جنوب عمان قام بإحاللة الأوراق لمدعي عام الجنائيات الكبري على ضوء تقرير الخبرة من الطبيب الشرعي الذي لم يعاين المصاب وقد ذكر في تقريره بأن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب بناءً على التقارير .

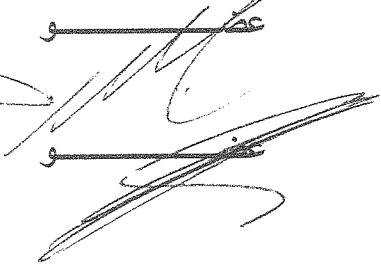
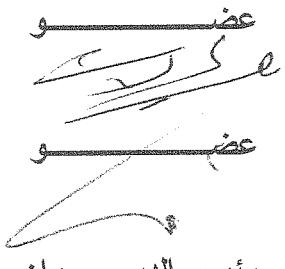
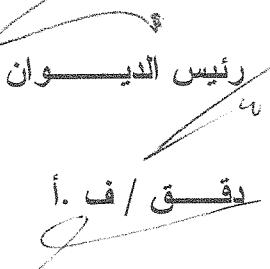
فيكون قد تعجل في إصدار قراره وكان عليه أن يتريث لحين حصول المجنى عليه على تقرير طبي خطي ومن ثم يقرر عدم اختصاصه .

وطالما أن مدعى عام الجنائيات الكبري قد استمع إلى شهادة المشتكى مجدداً وأحاله إلى الطبيب الشرعي لمعاينته الذي نظم الطبيب الشرعي بحقه تقريراً طبياً خطياً مفاده أن الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المصاب .

لذا يكون مدعى عام جنوب عمان هو المختص بالتحقيق في هذه الدعوى في هذه المرحلة.

لذلك و عملاً بأحكام المادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعين  
مدعى عام جنوب عمان مرجعاً مختصاً للتحقيق في هذه الدعوى واعتبار الإجراءات  
التي قام بها مدعى عام الجنائيات الكبرى غير المختص صحيحة وإعادة الأوراق إلى  
مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٤/٧ م.

القاضي المترئس  و عضو  و عضو   
رئيس الديوان  و دقيق / ف.أ. 

lawpedia.jo